الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.2/Add.7
3 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والخمسون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقررة: السيدة أنا إينيس روكانوفا (أوروغواي)

البند ٤ من جدول الأعمال (أفريقيا)

المتكلمون:

المنسق الخاص لأفريقيا
أنغولا باسم المجموعة الأفريقية
جمهورية كوريا
بنن باسم أقل البلدان نمواً
البرازيل
السنغال
اليابان
فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدولتين المنضمتين إليه بلغاريا ورومانيا
رواندا
كوبا
الاتحاد الروسي
جنوب أفريقيا
النرويج
زمبابوي
الصين
جيبوتي
الهند
مصر
تشاد
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
المنسق الخاص لأفريقيا

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦**، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, fax no. 917 0056, tel. no. 917 1437.

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: مضاعفة المعونة – تحقيق "الدفعة القوية"

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- لأغراض النظر في هذا البند، كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على المجلس:

"التنمية الاقتصادية في أفريقيا: مضاعفة المعونة – تحقيق "الدفعة القوية"" (استعراض) (TD/B/53/4)

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: مضاعفة المعونة – تحقيق "الدفعة القوية" (UNCTAD/GDS/AFRICA/2006/1)

٢- قال **المنسق الخاص لأفريقيا**، وهو يرحب بالالتزام بمضاعفة المعونة لأفريقيا، إن ذلك لن يوجِد الظروف اللازمة لاستدامة النمو في القارة دون تغيير السياسات وإعادة التفكير في نظام المعونة الراهن. وعلى الرغم من أن أفريقيا تلقت نحو ٥٨٠ بليون دولار في شكل معونة على مدى السنوات الأربعين الأخيرة، فقد كان النمو بطيئاً في حين ازداد الفقر. وقد أشار تقرير الأونكتاد المعنون *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: مضاعفة المعونة – تحقيق "الدفعة القوية"* إلى أن مقتضيات الحرب الباردة هي التي حددت تدفق المعونات في الستينات والسبعينات من القرن الماضي. وفي بداية الثمانينات، أدى الركود العالمي إلى انخفاض حاد وطويل الأمد في أسعار صادرات أفريقيا من السلع الأساسية، ولم تفلح المعونة أو غير ذلك من التدفقات الرأسمالية في تعويض الخسائر التي جرى تكبُّدها. ونتيجة لذلك، حدث طلب على السُلف والمعونة من المؤسسات المالية والجهات المانحة الثنائية الأطراف، فُرِضت عليها شروط تنطوي على التحرير ورفع القيود والخصخصة والتدابير التقشفية المؤلمة. وقد ترتب على ذلك ضعف مؤسسات الدولة وانخفاض النمو وزيادة الفقر والرجوع عن التصنيع والبطالة وتحوُّل كبير نحو القطاع غير الرسمي والتحضُّر العشوائي. وكان نظام المعونة الدولي يتسم بالفوضى، حيث كان يعوزه التماسك والتنسيق ولا يمكن التنبؤ به ومكلف في إدارته كما كان في أغلب الأحوال يعتمد على ما يفضله المانحون أكثر منه على الأولويات والبرامج الإنمائية للبلدان المتلقية. وفي الوقت نفسه، ازدادت حصة المعونة المقدمة إلى القطاع الاجتماعي زيادة كبيرة صحبها انخفاض مناظِر في مجالات الهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية والزراعية.

٣- ويقترح التقرير أن الوقت ربما قد حان للنظر في هيكل جديد للمعونة الدولية يتضمن مكوناً متعدد الأطراف أكبر بكثير، يوضَع تحت آلية تمويل وحيدة، والأفضل أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة. ويمكن لهيكل المعونة الجديد المقترَح أن يستفيد من الدروس المستخلَصة من خطة مارشال وغيرها من تجارب المعونة الناجحة في آسيا والاتحاد الأوروبي على حد سواء. ومن شأن منهج كهذا أن يكفل مزيداً من التماسك والشفافية والمساءلة، وأن يساعد على إزالة أغلب الفوضى التي تعاني منها المعونة الآن عن طريق اشتراط أن تكون المعونة جزءاً لا يتجزأ من حافظة الموارد الخاصة بتمويل خطط إنمائية متماسكة. ويمكن للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أن تكفل الشفافية والتنسيق. ويقترح التقرير إنشاء محفل داخل الأونكتاد، مثل لجنة للمعونة والتنمية، يمكن للجهات المتلقية للمساعدة أن تجد فيه متنفساً لما يساورها من مشاكل بشأن عمل نظام المعونة.

٤- وأثنى ممثل **أنغولا**، متحدثاً باسم **المجموعة الأفريقية**، على تقرير الأونكتاد بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا بوصفه تقييماً انتقادياً وشاملاً وتحليلياً لنظام المعونة الراهن ولأثره على البلدان الأفريقية. وهو يحيط علماً بالتزام المجتمع الإنمائي الدولي بمضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ وبالتقدم المحرز حتى الآن من أجل ترجمة هذا الالتزام إلى واقع. ويشير التقرير عن حق إلى جوانب عدم الفعالية التي يعاني منها نظام المعونة الراهن، حسبما اعترف به إعلان باريس بشأن فعالية المعونات. وينبغي للزيادة في حصة المعونة المتعددة الأطراف في إجمالي تدفقات المعونة أن يواكبها التصدي لعدم إمكانية التنبؤ وعدم التماسك وعدم الشفافية التي يعاني منها النظام الراهن، بالإضافة إلى الحد من تأثير الاعتبارات الجغرافية السياسية على تقديم المعونة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يوفر فرصة لتقليص الاشتراطات المفروضة إلى الحد الأدنى. ومن شأن زيادة حصة المنح أن تمنع عودة آثار الديون المفرطة إلى الظهور، في حين أن توجيه المعونة من خلال الميزانيات الوطنية سيعزِّز الملكية المحلية ويكفل أن زيادة الموارد ستوجَّه إلى الأولويات والمتطلبات الإنمائية الوطنية. وسوف يؤدي توجيه المعونة من خلال عملية الميزانية إلى تعزيز المؤسسات المحلية والإسهام في زيادة فعالية آليات اقتفاء أثر المعونة المُنفَقة وزيادة الشفافية والمساءلة. وينبغي الاستفادة من عملية الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في تعزيز المساءلة والملكية والشمولية على المستويات الوطنية. وينبغي إنشاء صندوق للتنمية الأفريقية تحت رعاية الأمم المتحدة كوسيلة لمعالجة المشاكل التي تناولها التقرير. وينبغي لصندوق كهذا أن يستفيد من الدروس المستخلَصة من خطة مارشال، بالإضافة إلى تجارب المعونة الإيجابية في شرق آسيا والاتحاد الأوروبي. كذلك فإن من شأن إنشاء لجنة معنية بالمعونة والتنمية في الأونكتاد أن يوفر محفلاً لرصد الالتزامات المتعلقة بالمعونة وتبادل الآراء والخبرات فيما بين المانحين والمتلقين. ويمكن استخدام عملية استعراض منتصف المدة الجارية للشروع في إنشاء مثل هذه اللجنة، التي يمكن بعد ذلك أن تقرها دورة الأونكتاد الثانية عشرة في غانا في عام ٢٠٠٨. وأخيراً، ينبغي تشجيع الأمانة على مواصلة تحليلها الرائد والانتقادي والمتعمق للتنمية الأفريقية، وهو التحليل الذي ينبغي أن يفيد برامجها المتعلقة بالمشورة في مجالات السياسات والمساعدة التقنية في الميادين ذات الصلة من أجل تيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥- ولاحظ ممثل **جمهورية كوريا** أن ثمة مدعاة للتفاؤل فيما يتعلق بتنمية أفريقيا وذلك في ضوء عدد من التطورات الإيجابية مثل الزيادات التي طرأت مؤخراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة ومكاسب الدخل التي أعقبت زيادة أسعار السلع الأساسية وتعهُّد مجتمع المانحين بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. ولقد تعهدت جمهورية كوريا، رغبة منها في الاضطلاع بدورها كاملاً، بتقاسم خبرتها الإنمائية مع أفريقيا وأعلنت عام ٢٠٠٦ "عام أفريقيا". وقد تعهدت بعدد من الالتزامات في هذا السياق، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا إلى ثلاثة أمثالها بحلول عام ٢٠٠٨ وتوفير التدريب للأفارقة في ميادين الصحة والتعليم وتزويد القارة بالتكنولوجيات الخاصة بالاتصال وإطلاق المساهمة التضامنية لتذاكر الطائرات من أجل جمع أموال إضافية لتنمية أفريقيا. وتعتزم جمهورية كوريا أن تتعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية، ومن خلال محفل استشاري كوري - أفريقي، وذلك من أجل ضمان أن معونتها تتصدى لأهم الأولويات التي حدّدها ممثلو أفريقيا.

٦- وأثنى ممثل **بنن**، متحدثاً باسم **أقل البلدان نمواً**، على نوعية تقرير الأونكتاد وأعرب عن تأييده لما تضمَّنَه من وقائع ونتائج. وقد تحسنت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا بالكاد رغم كثرة النوايا الحسنة بشأن القارة. فما زالت أفريقيا مهمّشة في الاقتصاد العالمي، حسبما تدل عليه حصتها التي لا تستحق الذكر من التجارة

الدولـــية والتي تبلغ ٢ في المائة وحصتها من التدفقات الاستثمارية الخاصة التي تبلغ ٣ في المائة. وفي عام ٢٠٠٤، بلغـــت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بالكاد ٨ في المائة من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية. وكـــان انخفـــاض التصنيع وغياب الهياكل الأساسية والاعتماد الشديد على السلع الأساسية الأولية من العوامل المسؤولة عن تهميش القارة. وقد زادت الحواجز التعريفية والحمائية المقنّعة وإعانات الصادرات في البلدان المتقدمة الطين بلّة حيث أدت إلى زيادة إقصاء أفريقيا عن النظام الاقتصادي الدولي. فالتجارة الدولية، التي ينبغي أن تكون محرِّكاً للتنمية، قد أسهمت في تردّي الحالة الاقتصادية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وبالرغم من أن مجموعة البلدان الثمانـــية قـــد تعهّـــدت بمضاعفة تدفق المعونات إلى أفريقيا بحلول ٢٠١٠ وإلغاء كل الديون المتعددة الأطراف المســـتحقة على الثمانية عشر بلداً التي بلغت نقطة الإنجاز، فما زال الدين العام في أفريقيا يمثل ٧٧ في المائة من إجمـــالي الناتج المحلي. وبالتالي فهناك حاجة إلى عمل متسق للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه القارة. ويمثِّل تطوير الهياكل الأساسية أحد أهم القطاعات ذات الأولوية. وتشير التقديرات إلى أن سوء حالة الطرق والكهرباء وإمـــدادات المـــياه تـــؤدي إلى زيادة تكاليف الصفقات التجارية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة، مما يجعل المنتجات الأفريقية غير تنافسية. وبالتالي فمن العسير على البلدان الأفريقية أن تحقِّق زيادة سنوية في إجمالي الناتج المحـــلي بنسبة قدرها ٧ في المائة، وهي النسبة اللازمة لتخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصـــدد، مـــن الضروري للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بمضاعفة المعونة لأفريقيا من أجل دعم تنمية القارة. وينبغي لهذه المعونة أن تكون أكثر فعالية وأفضل تنسيقاً لتحقيق أقصى الأثر.

٧- وقال ممثل **البرازيل** إن أفريقيا من أهم أولويات سياسة البرازيل الخارجية وإن القارة استفادت من زيادة المعونة والمساعدة التقنية المقدمة من البرازيل. وقد أعاد عرض الأمانة لأثر المعونة على التنمية الأفريقية إلى الأذهان مناقشـــة جرت في آب/أغسطس الماضي عندما نشر ستيفن براون كتابه المعنون *المعونة والنفوذ* الذي حدد بعض خصائص المعونة حسبما وصفها تقرير الأونكتاد، بما في ذلك سيطرة الاعتبارات الجغرافية والسياسية على توزيع المعونة. ومن المهم أن يكون لبلدان الجنوب محفل يمكن لها فيه أن تتبادل الآراء وتناقش أفضل الطرق التي تسمح لها بالحصـــول على أكبر فائدة من برامج المعونة لتنميتها. وذلك يشبه إنشاء الأونكتاد المقترح للجنة معنية بالمعونة والتنمـــية. وبـــدلاً من زيادة حصة المعونة المتعددة الأطراف، جرى اقتراح منهج قائم على السوق يختار المانحون بموجـــبه الـــبلدان التي يقدمون لها المعونة؛ وقد يؤدي ذلك بالفعل إلى تعزيز نتائج برامج المعونة. وفي هذه الحالة سيكون المستفيدون من المعونة مستهلكين نشيطين، لا مجرد متلقين سلبيين. وينبغي للأونكتاد أن تفصّل البيانات الخاصة بالمعونة كيما يتسنى رصد فعالية مكونات المعونة المختلفة على نحو أفضل.

٨- وهنأ ممثل **السنغال** أمانة الأونكتاد على نوعية تقريرها. ومن شأن التوصية بجعل المعونة متعددة الأطراف أن تيسر شفافية النظام الفوضوي الراهن وتعززه. ومن المهم التماس ردود فعل الشركاء في المعونة الثنائية الأطراف لتوصيات الأونكتاد. ويمكن لإنشاء صندوق تنمية خاص بأفريقيا تحت رعاية الأمم المتحدة حسبما اقترحه التقرير، أن يســـهم بدرجة كبيرة في إتاحة المعونة للقارة الأفريقية بمزيد من التماسك. ويمكن أيضاً لمثل هذا الصندوق أن يتيح رصداً أدق للبُعد الإقليمي للشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية على سبيل المثال.

٩- وســـلَّم ممثل **اليابان** بأهمية المعونة لأفريقيا، بالنظر إلى أن هذه القارة بها أكبر عدد من أقل البلدان نمواً. ومن أجل مساعدة الجهود المبذولة لتنمية أفريقيا، ألزمت اليابان نفسها بمضاعفة مساعداتها الإنمائية الرسمية لأفريقيا

بحلول عام ٢٠٠٨، كما تعهدت بالانخراط في حوار بنّاء مع الجهات المتلقية من أجل تحديد احتياجاتها والتصدي لهـــا بـــدلاً من فرض آراء اليابان بشأن الطريقة التي ينبغي بها استخدام هذه المعونة. ومن رأي اليابان أن "تقرير استراتيجية الحد من الفقر" يمكن أن يشكّل أساساً لتقييم احتياجات المتلقين. ورغم تسليم اليابان بأنه ينبغي إعطاء الـــبلدان الأفريقية حيز سياسات، فإنها تلاحظ أن ثمة حاجة لتقوية نظام الإدارة الحسنة من أجل ضمان استخدام المعونة استخداماً جيداً. ومن رأي المتحدث أن دعم الميزانية ودعم المشاريع ينبغي أن يكمل أحدهما الآخر وأن ثمة حالات كان دعم المشاريع فيها أكثر ملاءمة من دعم الميزانية. وفي النهاية دعا إلى إجراء تقييم مناسب لأثر تخفيف عبء الديون على تنمية البلدان الأفريقية.

١٠- وركز ممثل **فنلندا**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي والدولتين المنضمتين إليه بلغاريا ورومانيا**، على حقيقة أن أفريقيا ما زالت القارة التي لم تتمخض العولمة فيها عن فوائد كافية. ويشكّل تقرير الأونكتاد مساهمة مهمة لأنه يلقـــي الضـــوء عـــلى نوعية المعونة وعلى كيفية توزيعها. وقد أعد الاتحاد الأوروبي منهجاً متكاملاً من خلال اســـتراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا، وهو منهج متماسك ويركز على المدى البعيد وقائم على مبادئ الشـــراكة والملكية والحوار، إلى جانب عوامل مهمة أخرى لا يمكن بدونها تحقيق التنمية المستدامة وهي: السلم والأمـــن والإدارة الحسنة. وأولويات المعونة المقدمة من الاتحاد الأوروبي لأفريقيا هي: النمو الاقتصادي والتجارة والهياكل الأساسية. ويشجع الاتحاد الأوروبي ويدعم الاستثمار في الميادين ذات الصلة المباشرة مثل الصحة والتعليم والعمالة. وهناك تدفقات كبيرة من المعونة تربط بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ففي عام ٢٠٠٥ استأثرت أفريقيا بنســـبة قدرها ٦٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاتحاد الأوروبي، كما تعهد المجلس الأوروبي بـــزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وقد يؤدي قرار تخصيص نصف الموارد الإضافية لأفريقيا إلى زيادة ما تتلقاه أفريقيا بمقدار ٢٣ بليون يورو بحلول عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تزداد المعونة المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى هذه القارة بنسبة الثلـــثين بحلول عام ٢٠١٠. وأعاد المتحدث التأكيد على أهمية الحوار السياسي بين البلدان الأفريقية وحث على عقـــد القمة الأفريقية في لشبونة في أسرع وقت ممكن. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماماً الآراء التي أعرب عنها ممثل أفغانستان، وهي أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها وأن للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية دوراً محورياً في جعل المعونة الدولية متماسكة وفعالة. وعلى الأونكتاد، جنباً إلى جنب مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤسسات بريتون وودز، أداء دور مهم عن طريق مساعدة البلدان الأفريقية على إدماج السياسات التجارية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يوفر مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر في غانا مدخلات ملموسة بشأن هذه القضايا المهمة.

١١- وقال ممثل **رواندا** إن أفريقيا تحتاج إلى كميات كبيرة من المعونة للمساعدة على تعزيز نمو اقتصاداتها والحد مـــن مستويات الفقر المرتفعة في القارة ومن تهميشها في الاقتصاد العالمي. وأثنى في هذا الصدد على التزام المانحين بمضاعفة المعونة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. بيد أنه ينبغي لكي تكون المعونة فعالة بدرجة أكبر أن تُقدم من خلال آلـــيات أفضـــل، واتفق المتحدث مع الاقتراح الوارد في التقرير بشأن إنشاء هيكل جديد ومحسّن لتقديم المعونة. وأوجـــه قصور نظام المعونة الراهن التي نوقشت في التقرير هي نفسها تلك التي يلاحظها الأفارقة المعنيين بقضايا الديـــون عـــلى أرض الواقـــع. وقد سلّم إعلان باريس بشأن المواءمة بين المعونات بحدود نظام المعونة الراهن، واعـــتمدت رواندا سياسة وطنية بشأن المعونات على أساس إعلان باريس. والمبادئ الرئيسية لهذه السياسة تدور

حول قضايا الملكية والحوار المحلي الشامل والالتزام بالأهداف الإنمائية الوطنية والمساءلة المتبادلة بين البلد والجهات المانحة وإيلاء الأفضلية للدعم من خلال الميزانية حيثما يكون ذلك ممكناً. وقد حاولت السياسة تلافي التمويل الرأسي، وهو التمويل الموازي للتمويل الحكومي، لأنه يقوِّض الملكية. والاقتراح الوارد في التقرير بشأن إنشاء آلية تمويل وحيدة، بالنظر لما لها من ميزات موصوفة في التقرير، هو اقتراح يستحق دراسة جادة.

١٢- وأثنى ممثل **كوبا** على نوعية تقرير الأونكتاد لما احتواه من تحليل وتوصيات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بمضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا من أجل تمكين بلدان المنطقة من القضاء على الفقر. فتدفقات المعونة إلى أفريقيا في الوقت الراهن غير كافية، وتخضع للأسف للاعتبارات السياسية. وبالتالي فمن الضروري إيجاد نظام المعونة يتسم بالتماسك والشفافية. وسوف يكون للمعونة آثار إيجابية إذا وزِّعت بطريقة منظّمة ومنصفة.

١٣- وأكد ممثل **الاتحاد الروسي** على أهمية المساعدة المقدمة من الأونكتاد لتنمية أفريقيا. وأعاد تأكيد التزام بلده بمساعدة البلدان الأفريقية على أساس مبادئ التعاون والشراكة الحسنة. ويدعو الاتحاد الروسي إلى إنشاء برنامج مساعدة متكاملة من أجل القارة، بما في ذلك في إطار مجموعة البلدان الثمانية. وهذه المساعدة متعددة الجوانب. ويساند بلده برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تهدف إلى التخفيف من عبء الديون وشطب ديون أفقر البلدان، وقد شارك بهمة في الأنشطة الثنائية الخاصة بتخفيف عبء الديون. وبتعبير أكثر واقعية، تشمل ميزانية الاتحاد الروسي إمكانية إلغاء الديون المستحقة على أفقر البلدان. وهذه الديون تبلغ في مجموعها ٦٨٨ مليون دولار، و١٦ من البلدان المعنية هي بلدان أفريقية. ومن المهم كذلك توفير الموارد لتعزيز الهياكل التجارية للبلدان الأفريقية وتحسين مناخ الاستثمار فيها. فهذه عوامل أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وينبغي أن تكون إحدى مهام الأونكتاد في هذا الصدد هي إيجاد آلية فعالة لمساعدة أفريقيا على تحقيق هذه الأهداف.

١٤- وسلم ممثل **جنوب أفريقيا** بأهمية التزام البلدان المانحة بمضاعفة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، ودعاها إلى ترجمة هذا الالتزام إلى عمل. وينبغي لهذا التدفق في المعونات أن يستجيب بشكل مباشر للحاجة إلى زيادة القدرة الإنتاجية في أفريقيا، وهو ما يتطلب استثماراً رأسمالياً طويل الأجل وكبيراً ويمكن التنبؤ به ويتصف بالاستدامة. واتفق المتحدث مع التقرير على أنه يتعين إيلاء الانتباه الواجب للعوامل الرئيسية من أجل الوصول بأثر مضاعفة المعونة للقارة إلى حده الأقصى. وتشمل هذه العوامل ضرورة توافق المساعدة الإنمائية الرسمية مع الأهداف الإنمائية للقارة حسبما هي مكرسة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويترتب على ذلك أن نوعية المعونة لها نفس أهمية مقدارها. فيتعين للمعونة أن تكون معزِّزة للنمو، ويتعين لكي تكون فعالة زيادة التماسك بين المانحين، الذين يتعين أن تكون لديهم رؤية طويلة الأجل لتنمية أفريقيا. ويتعين أن تكون المعونة جزءاً من إطار إنمائي استراتيجي أوسع وأن يكون هدفها النهائي هو الحد من الاعتماد على المعونة، وهو الأمر الذي يخدم مصالح المانحين والمتلقين على حد سواء. ولقد اعتمدت حكومة جنوب أفريقيا، إدراكاً منها لهذه الحقائق، مبادرة وطنية لتقاسم النمو من أجل تعزيز النمو الاقتصادي. وانصب تركيز المبادرة على الاستثمار في الهياكل الأساسية والتعليم وتطوير المهارات. واختتم المتحدث كلمته بدعوة المانحين والمتلقين إلى إيلاء الاعتبار الواجب للاقتراحات الواردة في التقرير، حيث إنها توفر أساساً لإقامة شراكة عالمية حقيقية.

١٥- وأكد ممثل **النرويج** على التحليل والتوصيات الواردة في التقرير، والتي تستحق جميعها دراسة جادة. فالبلدان الأفريقية تحتاج إلى المزيد من المعونة، وقد أعطت النرويج هذه البلدان الأولوية لدى تخصيصها للمعونة. بيد أنها لم تتمكن حتى الآن من تحديد الطريقة التي يمكن أن تحسِّن من نظامها لتخصيص المعونة.

١٦- واتفق ممثل **زمبابوي** مع بيان ممثل **أنغولا** الذي ألقاه باسم **المجموعة الأفريقية**. وقد حدد تقرير الأونكتاد بحق بعض العناصر الرئيسية للتطورات التي طرأت أخيراً بشأن تنمية أفريقيا، بما في ذلك تعهد المجتمع الدولي بمضاعفة المعونة الإنمائية المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، والتحسن الذي طرأ مؤخراً على النمو الاقتصادي لأفريقيا والذي نجم أساساً عن زيادة الطلب على السلع الأساسية من قبل الاقتصادات الناشئة، والفوضى السائدة في نظام المعونة نتيجة للمنافسة المبدّدة التي لم تسمح للبلدان الأفريقية بالاستفادة من المعونة بشكل كامل. والأمر يحتاج إلى توافق جديد في الآراء بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد اقترف المانحون والمتلقون على حد سواء أخطاءً. والاقتراح الوارد في التقرير بشأن إنشاء نظام جديد للمعونة، على أساس النظام الدولي الراهن، والذي يدعو إلى إقامة شراكة دولية جديدة من أجل التنمية تقضي على المشاكل الرئيسية، مثل انعدام التماسك والشفافية والمساءلة وتسييس المعونة، هو اقتراح مثير للاهتمام. وينبغي توجيه المعونة من خلال الميزانيات الوطنية واستخدامها في تمويل المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية، لا سيما تلك التي تخص النقل وشبكة السكك الحديدية، وهو ما سيؤدي إلى تيسير التجارة.

١٧- وقال ممثل **الصين** إنه بالنظر إلى أن أفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من أقل البلدان نمواً وتتسم بأقل معدلات للنمو، ينبغي أن تستأثر بأعلى مستوى من المعونة. وفي هذا الصدد، أعرب المتحدث عن تقديره لعمل الأونكتاد بشأن المعونة ولاحظ مع الارتياح التعهدات الأخيرة بزيادة مقدار المعونة المقدمة إلى القارة. وأكد على الحاجة إلى معونة جيدة النوعية ودعا المانحين والمتلقين إلى وضع برامج معونة تأخذ في الحسبان فعالية المعونة من أجل التنمية. وقد وفرت الصين المساعدة لجميع بلدان أفريقيا الـ ٥٣ كجزء من برنامج معونتها لأفريقيا. وشطبت أيضاً ديوناً مستحقة على ٣١ بلداً ودربت أكثر من ١٠ ٠٠٠ مهني أفريقي. وبالإضافة إلى ذلك سمحت الصين بدخول عدد من المنتجات من ٢٨ بلداً أفريقياً دون رسوم جمركية.

١٨- ولاحظ ممثل **جيبوتي** التحليل التاريخي للمعونة المقدمة لأفريقيا في التقرير، وبشكل خاص نواتجها السلبية. ومن ثم فهناك حاجة لنظام متعدد الأطراف لتوجيه المعونة إلى هذه القارة. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يكون طرفاً رئيسياً في هذا النظام بسبب روابطه التاريخية بأفريقيا.

١٩- ولاحظ ممثل **الهند** مع الارتياح ما خلص إليه التقرير من أن هناك بعض العلامات الحقيقية الدالة على تحسن الأداء الاقتصادي في أفريقيا بعد عقدين من الانكماش الاقتصادي. وسوف تتوقف قدرة المعونة الموعودة لأفريقيا على دعم هذا الأداء والحد من الفقر على عدد من العوامل، بما فيها حشد الاستثمارات والموارد المحلية بطريقة فعالة ووضع استراتيجيات إنمائية مكيفة تبعاً للظروف المحلية وتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان المتلقية وتحسين نوعية المعونة المقدمة وتحسين تماسك السياسات. وشجع المتحدث الأونكتاد على مواصلة عملها التحليلي المستقل بشأن أفريقيا. وأشار إلى الروابط التجارية المتزايدة بين آسيا وأفريقيا لإبراز حقيقة أن الهند وأفريقيا يقيمان علاقة قائمة على الفائدة المتبادلة وليس علاقة مانح بمتلق. وفي هذا السياق، تتقاسم الهند مع أفريقيا مرافق تدريبية وخبرات بشأن المشاريع. ويشمل ذلك إنشاء شبكة إلكترونية لعموم أفريقيا من أجل التعليم عن بعد

والطب عن بعد تغطي جميع بلدان أفريقيا الـ ٥٣. كذلك أتاحت الهند خطوط ائتمان منخفضة الفائدة لعدد من البلدان الأفريقية وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بلغت إجمالاً ١,٥ بليون دولار في السنتين السابقتين وحدهما. وقد استُثمرت هذه الأموال في المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية، بما في ذلك السكك الحديدية وشبكات الكهرباء، وفي تعزيز القطاعات الإنتاجية مثل تصنيع الأغذية وغزل القطن.

٢٠- وأعرب ممثل **مصر** عن تأييده للتحليل والتوصيات الواردة في التقرير. وهو يود أن يعرف الطريقة التي قيَّمت أمانة الأونكتاد بها المعونة مقارنة بمنظمات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما يؤيد فكرة إنشاء إطار محدد للمعونة المقدمة إلى بلدان الجنوب.

٢١- ولاحظ ممثل **تشاد** أهمية موضوع تقرير هذا العام بشأن تنمية أفريقيا، الذي يتواءم بطريقة جيدة مع موضوع العام السابق وهو الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وأعرب عن تقديره للتعهد بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا، ودعا المانحين والمتلقين إلى ضمان توجيه هذه المعونة نحو الأهداف الإنمائية. وينبغي إيلاء الاهتمام لتحديد أفضل الطرق لتحقيق ذلك. ودعا مجتمع المانحين إلى زيادة موارده الخارجة عن الميزانية المقدمة للأونكتاد من أجل السماح لها بمواصلة بحوثها المستقلة بشأن تنمية أفريقيا وزياد مواردها المخصصة للمساعدة التقنية. ولقد استفاد بلده فائدة كبيرة من هذه المعونة بوصفه من أقل البلدان نمواً، وينبغي بالتالي زيادتها كيما يستفيد منها المزيد من البلدان.

٢٢- وأعرب ممثل **المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي** عن تقديره لأمانة الأونكتاد على نوعية التقرير. وتؤيد المنظمة الكاميرونية المنتجين والمصدرين الأفارقة، وتود أن تقدم الأونكتاد المساعدة في ميداني التدريب وتوفير المعلومات لأعضائها، لا سيما وقد أصبحت التجارة الدولية الآن تنافسية بشدة. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن تساعد المنظمات غير الحكومية في الحصول على المساعدة المالية.

٢٣- واستجابة للقضايا التي أثيرت خلال المناقشة، أكد **المنسق الخاص لأفريقيا** أن التوصيات بزيادة المعونة المقدمة من خلال الميزانية لا تعني إلغاء المعونة المقدمة للمشاريع. ففي بعض الحالات قد تكون المعونة المقدمة للمشاريع في الواقع هي الأسلوب الأفضل لتقديم المعونة، لا سيما إذا طلبت الحكومات المتلقية ذلك. وقد ينطبق ذلك أيضاً على بلدان تمر بفترات تعقب النزاعات، حيث إن ذلك الشكل من الدعم قد يكون أنسب للتصدي لضعف مؤسسات الدولة وإعادة بناء المجتمع المدني. وفيما يتعلق بفكرة استخدام الآليات القائمة على السوق لتوزيع المعونة، ينبغي ملاحظة أن أحد الأسباب الرئيسية لتقديم المعونة هو فشل السوق، وبالتالي فمن الصعب تصوّر كيف يمكن لنظام قائم على السوق أن يكون استجابة مناسبة للمشاكل التي تحيط بقضية المعونة في الوقت الراهن.
